

لا تزال النساء على هامش دورة التنمية:

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، يدعو إلى اعتماد تدابير استعجالية من أجل تحقيق التمكين والازدهار الذاتي للنساء المغربيات

لا يمكن لأي بلد أن يحقق طموح التنمية والتقدم إذا كان نصف قواه الحية- النساء- يعاني من الإقصاء. ففي وقت يتعبأ فيه المغرب نحو إرساء نموذج تنموي جديد أكثر إدماجاً، لم يعد من المستساغ أن تتعرض النساء للعنف وأن يبقين على هامش الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وعند عتبة المواطنة النشيطة.

رغم التقدم المحرز، لا يزال هناك عدد من أشكال التمييز القائم على الجنس، والانتهاك لحقوق النساء، كما أن مشاركتهن في التنمية تظل ضعيفة

بمجلس النواب. أما على صعيد الهيئات الترابية المنتخبة، فإن تمثيلية النساء تبقى ضعيفة أيضا (27 في المائة)، ومن أصل اثنتي عشرة جهة، على سبيل المثال، نجد أن جهتين فقط تترأسهما امرأة.

ويتجلى ضعف مشاركة المرأة في الحياة العملية أيضا، في تدني مشاركتها في سوق الشغل، حيث لا يعكس معدل نشاط المرأة الامكانيات والمؤهلات الحقيقية للنساء المغربيات. ففي سنة 2020 بلغ معدل نشاط النساء أقل من امرأة واحدة من كل خمس نساء.

إن هذه الأرقام لا تترجم ما يتطلع إليه المغرب من مساواة ومناصفة، كما أقرها الفصل 19 من الدستور والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة.

ويؤثر هذا الوضع تأثيرا كبيرا على الاستقلالية الاقتصادية والمالية للنساء وينعكس سلبا على حقوقهن، ويقلص من حريتهن واستقلاليتهن داخل الأسرة والمجتمع، كما يكرس تبعيتهن وارتهاهن بالأغيار في تلبية احتياجاتهن الأساسية. في هذا السياق، بات من الضروري ضمان الأعمال الفعلية لحقوق النساء، مع التصدي بفعالية وصرامة لأشكال العنف الممارس ضدهن.

منذ سنوات 2000، تعززت مكانة المرأة في المجتمع من خلال إصلاح مدونة الأسرة، ومراجعة قانون الجنسية الذي مكن المغربيات من حق منح جنسيتهن لأطفالهن، وولوج النساء إلى بعض المهن التي كانت إلى وقت قريب حكرا على الرجال، فضلا عن وضع آليات للتمييز الإيجابي لفائدة النساء في الانتخابات التشريعية والجماعية، من أجل تعزيز تمثيلتهن السياسية. كما تعززت هذه الدينامية بإقرار دستور 2011 للمساواة بين النساء والرجال والتزام الدولة بإعمال المناصفة كمبدأ وهدف.

غير أنه رغم هذا التقدم، لا يزال هناك عدد من أشكال التمييز القائم على الجنس، والانتهاك لحقوق النساء، كما أن مشاركتهن في التنمية تظل ضعيفة. وثمة العديد من المؤشرات التي تعكس هذه الوضعية:

في سنة 2019، تعرضت حوالي امرأة واحدة من كل امرأتين لنوع واحد من العنف على الأقل، وذلك কিما كانت أشكاله وسياقاته. وقد تم سنة 2018 منح أزيد من 30.000 ترخيص لتزويج طفلات، دون احتساب الزيجات التي لم يتم توثيقها.

كما أن تمثيلية المرأة تتسم بنسبتها المتدنية منذ عدة سنوات، لا سيما في المؤسسات التمثيلية. فعلى مستوى البرلمان، لا تتجاوز نسبة النساء البرلمانيات 10 في المائة في مجلس المستشارين و21 في المائة

...ومن ثم تبرز أهمية القيام بجملة من التحولات من أجل النهوض بحقوق المرأة

- ثمة ثلاثة تحولات كبرى، مستمدة من توصيات تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المخصصة للمساواة بين النساء والرجال ومحااربة كل أشكال التمييز:
- **أولاً، تحولات ذات طابع مؤسساتي وقانوني.** وفي هذا الصدد يوصي المجلس بما يلي:
- تسريع وتيرة ملاءمة التشريعات الوطنية مع المبادئ والمقتضيات الواردة في الدستور وفي الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب بشأن الوقاية من جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات والقضاء عليها. وينبغي في هذا الصدد، نسخ المقتضيات القانونية المتضمنة في جملة من النصوص القانونية التي يكون في تطبيقها حيف أو إلحاق ضرر بالأمهات العازبات وأطفالهن، وقد تحول دون تقديم شكاية عند التعرض للاغتصاب (كالفصل 490 من القانون الجنائي)، كما يجب نسخ المواد 20 و 21 و 22 من مدونة الأسرة، من أجل القضاء على تزويج الطفلات؛
- جعل النهوض بالمساواة ومكافحة العنف ضد النساء والفتيات (إعمال مبدأ عدم التسامح إطلاقاً مع العنف) قضية وطنية ذات أولوية يتم تنزيلها في شكل سياسة عمومية شاملة وعرضانية تتركز على ميزانية مستدامة ومحددة بشكل واضح؛
- إخضاع الحصول على جزء من الدعم العمومي المخصص للأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات لشروط تحقيق نسبة تمثيلية لا تقل عن 30 في المائة من النساء داخل أجهزتها المسيرة؛
- ضمان احترام كرامة وخصوصية المرأة، بما في ذلك في السياقات المرتبطة بالمساطر القضائية والطب الشرعي.

ثانياً، تحولات ذات طابع إجرائي ترمي إلى توفير شروط ولوج النساء إلى العمل المؤدى عنه وتوفير الحماية لهن في طريقهن إلى أماكن العمل وداخل فضاء الشغل. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي العمل على:

ثالثاً، تحولات ذات طابع اجتماعي وثقافي لترسيخ مبادئ المساواة داخل المجتمع. وفي هذا الإطار يتعين الإسراع بـ:

- النهوض بالنقاش العمومي من أجل تطوير العقليات في التعاطي مع القضايا المتعلقة بتزويج الطفلات، والتوقيف الإرادي للحمل، والتركة؛
- تلقين التربية الجنسية في المدرسة من أجل ترسيخ مبادئ المساواة بين النساء والرجال لدى الأطفال، وتصحيح الصور النمطية التمييزية والمشجعة على العنف ضد النساء، وتحسيس المتعلمين بمفاهيم السلامة الجسدية والصحة الجنسية، من خلال بلورة أدوات بيداغوجية ملائمة ومتناسبة مع الفئات العمرية المستهدفة.

ولا يمكن تحقيق كل تلك الأهداف من دون إزالة القيود الثقافية التي يمكن أن تعيق النهوض بوضعية المرأة، لأن بناء مجتمع حديث ودامج يتطلب التصدي للصور النمطية، التي غالباً ما تكون مهينة وحاطة بكرامة المرأة، وتكرس صورة سلبية عنها.

إن تحرر المرأة يمر بالضرورة عبر كسر ما يسمى بـ«السقف الزجاجي»، وهو مجموع الحواجز الاجتماعية والنفسية التي تميل إلى إبقاء المرأة في وضعية الجمود وتكريس دونيتها وتبعيتها.

المراجع

- القضاء على العنف ضد الفتيات والنساء: استعجال وطني، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2020
- ما العمل أمام استمرار تزويج الطفلات بالمغرب؟، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2019
- مساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في النموذج التنموي الجديد للمغرب، 2019
- المساواة بين النساء والرجال، الجانب الاجتماعي، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2016
- النهوض بالمساواة بين النساء والرجال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2014
- تحقيق المساواة بين النساء والرجال مسؤولية الجميع: تصورات وتوصيات معيارية ومؤسساتية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2012

نقطة
يقظة